



\*Corresponding author:

**Dr. Nizar Abdel-Sada Al-Nasser**

University: Wasit University  
College: College of literature  
Email: [nalnasar@uowasit.edu.iq](mailto:nalnasar@uowasit.edu.iq)

**Keywords:**

cultural diversity, identity,  
development, human rights

**ARTICLE INFO**

**Article history:**

Received 22 Feb 2023  
Accepted 26 Mar 2023  
Available online 1 Apr 2023

## Cultural Diversity And Its Impact On The Development Of A Culture Of Sharing And Community Peace From The View Of Social Work

### ABSTRACT

The research tagged with cultural diversity in Iraq and its impact on the development of a culture of human rights aims to shed light on the importance of cultural diversity in our world today, considering that cultural diversity represents a common characteristic of human heritage in general, and knowledge of the culture of the local community in particular on the other hand, as well as knowledge The importance of the culture and development of human rights within society and its various institutions, as well as the protection of these rights guaranteed by the constitution and the law for all members of society regardless of their sects, religions and ethnicities, because they constitute the diverse social fabric of the country and through long historical periods, where it was known about Iraq as the home of coexistence since ancient times. The different peoples and groups lived in it with great peace and love. The study also touched on some of the obstacles that prevent the achievement of cultural diversity or negatively affect the continuation of social coexistence as a result of some events and variables and as a result of external or internal factors that are alien to the norms and values of people that characterized Iraqi society in the past and present

© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/>

## التنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة المشاركة والسلام المجتمعي من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية

أ.م.د. نزار عبد السادة النصار / جامعة واسط / كلية الآداب  
الخلاصة:

يهدف البحث الموسوم بالتنوع الثقافي وأثره في تنمية ثقافة المشاركة والسلام المجتمعي الى تسليط الضوء على أهمية تنمية ثقافة حقوق الانسان في عالمنا اليوم، على اعتبار ان التنوع الثقافي يمثل صفة مشتركة للتراث الإنساني بشكل عام ، ومعرفة ثقافة المجتمع المحلي بشكل خاص من جهة أخرى ، فضلا عن معرفة أهمية ثقافة حقوق الانسان وتنميتها داخل المجتمع ومؤسساته المتنوعة ، فضلا عن حماية هذه الحقوق التي كفلها الدستور والقانون لكافة أبناء المجتمع على اختلاف طوائفهم واديانهم واعراقهم ، لانهم يشكلون النسيج

الاجتماعي المتنوع للبلد وعبر الحقب التاريخية الطويلة ، حيث عرف عن العراق انه موطن التعايش منذ القدم ، وقد عاشت فيه الاقوام والجماعات المختلفة بسلام ومحبة كبيرتين ، أيضا تطرقت الدراسة الى بعض العوائق التي تحول دون تحقيق التنوع الثقافي او تؤثر بشكل سلبي على استمرار التعايش الاجتماعي نتيجة بعض الاحداث والمتغيرات ونتيجة لعوامل خارجية او داخلية غريبة عن اعرفا وقيم الناس التي امتاز بها المجتمع العراقي قديما وحديثا.

الكلمات المفتاحية، التنوع الثقافي، الهوية، التنمية، حقوق الانسان

## المقدمة:

مما لا شك ان من جملة ما تستهدفه مشاريع الإصلاح في المجتمع ليس مجرد استبدال البالي من المعدات والعتيق من المؤسسات والمتقادم من الأوليات فحسب، ان المهم في تسلسل أولويات وترتيب الضروريات هو إزاحة المتخلف من العادات وزحزحة المسبق من القناعات وتفكيك المتكلس من المسلمات، تلك التي تتمحور حول أوهاام نقاء السلالات وصفاء الأرمات وانفصال الاصوليات وانعزال الذهنيات بحيث يتاح لمختلف عناصر المجتمع المعني ومكوناته فرصة إعادة تقييم أنماط علاقاتها بذاتها وبالآخر. (عباس، 2013، ص 24).

ان تطور الأوطان مرهون بمدى القدرة النظرية والعملية على بلورة رؤية او نظرية وطنية تستوعب كل الخصوصيات وتدفع بإرادتها تجاه البناء الوطني الشامل، فالوطن في المحصلة النهائية هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك.

في هذه الدراسة عن التنوع الثقافي وتنمية ثقافة حقوق الانسان نحاول معرفة

درجة التعايش بين مكونات المجتمع وماهي السبل الكفيلة في حماية التنوع الثقافي بين افراد المجتمع وأثر ذلك استقرار المجتمع وتحقيق التنمية في المجتمع العراقي.

وقد تم تصميم الدراسة على النحو الاتي:

## أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

لقد تعرض المجتمع العراقي كغيره من المجتمعات وعبر عقود من الزمن لتغيرات هيكلية كبيرة امتدت الى عمق البنى والمؤسسات الاجتماعية ، وبالتالي انعكست على مجمل أوضاع الامن الإنساني للمواطنين ، هذه التغيرات تفاعلت فيها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مثل الحروب والحصار والاحتلال وتركت اثارا سلبية على مجمل الطاقات البشرية وحدث تصدعا في بنى ووظائف المؤسسات والنسيج المجتمعي ، كما شهد توالدا متواصلا للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب العجز البنوي والافتقار للإرادة الاجتماعية وضعف أدوات تمكينه للتعامل مع هذه المشكلات . (ياسين، 2011، ص 7).

في عام 2003، نشر جيمس فيرون، وهو أستاذ أمريكي في جامعة ستانفورد، «التنوع العرقي والثقافي حسب البلد» في «مجلة النمو الاقتصادي»، وهي قائمة بالبلدان القائمة على تنوع الأعراق واللغات والأديان.

وفي الحقيقة لا يوجد أساس علمي لمصطلح (العرق) فمعظم البشر متشابهون جدا جينيا وثمة تنوع قليل بيننا بحيث يستحيل رسم حدود فاصلة بين الناس ، وتحديد مجموعة عرقية لكل منهم ، من هنا يمكن القول ان العرق مثال على البناء الاجتماعي ، أي انه شيء غير موجود في الواقع ولكنه يتحول الى قوة حقيقة في حياة الناس ويفضل علماء الاجتماع ان يسموا هذه العمليات (العنصرة) ولا توجد ادلة تاريخية على ان العرق كان دائما قضية في حياة الناس ، ففي روما القديمة مثلا كانت هناك عدة شخصيات قيادية من اعراق أخرى ، حيث انهم لم يعتقدوا ان هذه المسألة مهمة ، بل كانوا يهتمون اكثر بالحكم على الناس اذا ما كانوا ملتزمين بحقوقهم وواجباتهم المدنية والأخلاقية ام لا . (يويل واخرون ، 2020، ص26) .

وتتجلى أهمية تلك الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات المطروحة بهذا الصدد حول معرفة أثر ثقافة حقوق الانسان وتنميتها في مجال التنوع الثقافي للبلد وكيف يؤثر ذلك على درجة استقرار وتعايش أبناء البلد الواحد، فضلا عن محاولة معرفة أثر المؤسسات التربوية في تنمية ثقافة التعايش والمشاركة والاندماج مع المحافظة على قيمة التنوع الثقافي والاجتماعي والحضاري واعتباره مصدر قوة للمجتمع والفرد معا.

ان السؤال الرئيسي الذي تحاول الدراسة الحالية الإجابة عنه هو عن كيفية حماية التنوع الثقافي والعرقي والديني وسواه الذي يمتاز به المجتمع العراقي، وعبر المراحل التاريخية الطويلة حيث عرف عن المجتمع العراقي انه بلد التعددية والتنوع الذي يثري ثقافة المجتمع، وان هذه الخصوصية للمجتمع كانت مصدرا من

مصادر الغنى الفكري والروحي، وإنها لم تكن تشكل يوماً ما عائقاً أو تحدياً باتجاه الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

### كما يتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف تؤثر ثقافة حقوق الإنسان وتنميتها على قبول التنوع الثقافي واحترام الآخر المختلف.
- 2- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية والتربوية في مجال احترام التنوع الثقافي لأفراد المجتمع وإلى أي مدى تسهم تلك المؤسسات في تنشئة الأفراد على أهمية احترام التنوع الثقافي في البلد باعتباره مصدر قوة للتنمية البشرية المستدامة.
- 3- ما هو دور الدولة والسلطة في إيلاء الاهتمام المتساوي لكافة شرائح المجتمع على اختلاف طوائفه ومساراته الاجتماعية والسياسية والفكرية.

### ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف المترابطة وهي:

- 1- التعرف على الدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية في الحفاظ على قيمة التنوع الثقافي وترسيخ الأمن المجتمعي.
- 2- التعرف على دور الدولة ودور السياسات الاجتماعية في تعزيز وترسيخ مبدأ الحوار والتعايش السلمي وأثر ذلك على التنمية والاستقرار.
- 3- معرفة أهم التحديات التي تواجه التنوع الثقافي وكيفية مواجهتها.
- 4- تقديم بعض التوصيات والمقترحات في ضوء الدراسة النظرية.

### ثالثاً: أهم المفاهيم الواردة في الدراسة:

#### 1- التنوع الثقافي:

يشير مصطلح التنوع الثقافي إلى الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية في الأنماط الثقافية السائدة فيها ويتجلى هذا التنوع عبر اصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية فهي مصدر للتبادل والابداع وبهذا يعني أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية وينبغي الاعتراف به لصالح الأجيال القادمة. (غزال، 2019، ص120).

إن التنوع ليس بالضرورة مرادفاً لازمة اندماج والحقيقة أن ليس من السهولة إيجاد دولة على النطاق الدولي خالية من التنوع بشكل ما، ولكن ما يجنب تلك الدولة أزمة الاندماج أن الهوية الوطنية أو القومية متبلورة ما

يجعل الولاءات الاثنية او المذهبية ولاءات فرعية لها حرية الحضور والتفاعل ومصانة من الانتهاك لا على المستوى القانوني فقط، بل وهو المهم على مستوى إدراك مساحة الحرية وحدودها من خلال فرز عوامل الاستعداد المتبادل وتحجيمها. ( البكري ، تركي ، 2013، ص 253 ).

## 2- الثقافة:

الثقافة هي ذلك الكم المعقد من المثل والاشياء المادية التي يصنعها افراد المجتمع او أعضاء الجماعة لتنظيم حياتهم الجمعية وهذا التعريف يتضمن عددا من النقاط الأساسية: (ارمكي ، 2012، ص33)

- الثقافة هي من صنع البشر.
- الثقافة كم معقد.
- المثل والاشياء المادية هي التي تشكل الثقافة.
- صناعة الثقافة تتوقف على الظروف وتتأثر بها.
- الثقافة تجعل من تنظيم حياة الناس على المستوى الفردي امرا ممكنا، ويستفيد الافراد والجماعات والاجيال المتعاقبة من تجارب بعضهم البعض في تعميق الثقافة والارتقاء بها، وحتى الأجيال المستقبلية يتمتعون بإمكانية التصرف بالثقافة التي صنعتها الأجيال الماضية وان تعرض فهمها الخاص للثقافة وتاريخها وفقا للظروف.
- وتقوم الثقافة بمهمة حل المشكلات والتعقيدات وتنظيم المجتمع الكبير وفقا لمجموعاته المحلية وافراده، كما ان الثقافة تطرح امام الافراد والمجموعات المحلية بدائل متنوعة لا سلوب الحياة والنظام والتنبؤ بالمستقبل. ( ارمكي ، 2010، ص34 ).

## 3- الهوية:

يطرح موضوع الهوية على الصعيد السوسولوجي عدة إشكالات تتعلق بمعايير تحديد الهوية من جهة وبالمستويات المرجعية لقياس تميزها من جهة ثانية، وبموقعها بين الوحدة والثبات والتعدد والتحول، ويميز وليم جيمس بين ثلاث مقومات للهوية البعد الفيزيقي (الجسد) البعد الفكري ( الكوجيطو) والبعد الاجتماعي ( الوضع ) وتضعنا المقاربة السوسولوجية لمفهوم الهوية امام اطروحتين أساسيتين : ( سيبلا ، الهرموزي ، 2017، ص538).

الاطروحة الأولى تستلهم اعمال دوركايم وتستوحي تصوره الوضعي وهي تؤكد ان الهوية تتشكل عبر التنشئة الاجتماعية وعبر مجموعة القيم والأنظمة المعيارية التي يستمدّها الفرد من المجتمع ، والاطروحة الثانية تستوحي المنج السوسولوجي لماكس فيبر ومؤداها ان الهوية ليست نتاج تنشئة الفرد واستبطانه لقيم

المجتمع ولجاذبية انظمته القيمية ، بل هي حصيصة لمسارات تكونه وللوضعيات والتجارب التي تعرض لها في علاقته مع الاخرين ، في الاطروحة الأولى تبدو الهوية بمثابة بنية مغلقة على ذاتها او وحدة جوهريّة ثابتة ، في حين تتخذ الهوية في الاطروحة الثانية لبوسا ديناميا ، يجعلها بمثابة صيرورة تفاعلية وبناء علائقية مشرعا على التحول والتناسخ وتتدخل قوى واستراتيجيات في إعادة تشكيل الهوية وفي بنائها المتجدد والخلاق .

والهوية الوطنية هي هوية اجتماعية ناظرة الى الحدود السياسية والهوية الوطنية هي شعور بالتعلق والتعهد لدى افراد المجتمع حيال الرموز الثقافية الدالة على القيم واللغة والعادات والدين والتاريخ والاشياء المادية التي هي مصدر للوفاق والتضامن الاجتماعي بين الافراد. (ارمكي، 2012، ص200).

ان الأوضاع الاجتماعية التي نولد فيها وننشأ حتى سن البلوغ نترك بالتأكيد اثارها الواضحة على سلوكنا، غير ان ذلك لا يعني ان البشر هم كائنات لا تمتلك الخصائص المتفردة او حرية الإرادة. ( جديز ، 2005، ص 90) .

#### 4- التنمية:

يشير مفهوم التنمية الى الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات اعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والاسرة، ومن ثم الوصول الى تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية. (قادر، 2016، ص35).

وقد ظهرت تعريفات كثيرة للتنمية تطورت بتطور الزمن من ناحية، وتطور الفكر الاجتماعي من ناحية أخرى، حيث اقترن مفهوم التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى واقترن مفهوم التنمية على البعد الاقتصادي الكمي فقط، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تطور مفهوم التنمية ليذهب الى ابعدها من ذلك ليشتمل على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي الى جانب البعد الاقتصادي واخذ يركز على البعد الإنساني لعملية التنمية. (غنيم، 2010، ص 270).

#### 5- حقوق الانسان:

يعد مصطلح حقوق الانسان من المصطلحات الأكثر شيوعا واستعمالا وهي حقوق لصيقة بالإنسان، وتشكل أساس الكرامة الإنسانية وقد اهتمت بها مختلف الحضارات القديمة والديانات السماوية والشرائع الدولية والدساتير والقوانين الوطنية كما انها تشكل المحور الأساس في تاريخ البشرية وما تزال تحظى بالأهمية نفسها. (محمد سيلا ، نوح الهرموزي ، 2017، ص211) .

ومصطلح الحقوق ومفرده حق ويعني حصول الانسان على كل احتياجاته الفردية المتمثلة بحق الحياة والحرية وغيرها، والاجتماعية كحقه في العيش في مجتمع بكل تفاصيل حياته والدينية وهي ممارسة طقوسه بحرية دون اعتراض من أحد والاقتصادية وغيرها من دون التأثير على حقوق الاخرين. (الموسوي، 2009، ص22).

الإنسان هو محور الحقوق جميعا فهي مبدئيا لا تكون الا له وإذا كانت مقيدة لمصلحة المجتمع في بعض الأحيان، فليس هذا التقيد الا لمصلحة الإنسان نفسه الذي هو مدني بطبعه بحسب الرأي الراجح، ولا بد من التعايش الإنساني مع أخيه الإنسان. (سعدي، 2010، ص 9).

### المبحث الثاني: دور المؤسسات التربوية في تعزيز ثقافة حقوق الانسان والتنوع.

ان للمؤسسات التربوية والثقافية كالمدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحث العلمي أثر كبير ومؤثر في نشر الأفكار والقيم الديمقراطية وترسيخها في نفوس الناشئة، وحثهم على الالتزام بها وتقوم هذه المؤسسات التربوية بواجباتها من خلال الالتزام بالقوانين والاحكام الصادرة وفق الدستور والتي تبنى من خلال فلسفة الدولة الحديثة القائمة على النظام الديمقراطي والتعددية والمشاركة الواسعة لكافة أطياف الشعب والمستندة على أسس إنسانية وتقديمية. (الحسن، 1984، ص 90).

وفي هذا المبحث من الدراسة سوف تتم الإشارة الى بعض من تلك المؤسسات التربوية وكما يلي:

#### أولا: أثر الاسرة التربوي:

تحضى التنشئة اليوم باهتمام الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية المختلفة، وفي هذا البحث لا يهتم بها كموضوع عام، وانما تهتم بالتنشئة السياسية وخاصة علاقة الشخصية بالتنشئة، كما تعد التنشئة السياسية من مجموعات علم الاجتماع السياسي. (عبادة، 2011، ص 82).

وفي الاسرة أيضا يكتسب الافراد المعتقدات والقيم والمعايير والمشاعر والدوافع والهوية التي تؤثر في نمط مشاركتهم في السياسة وكثير من العوامل التي تساهم في أهمية الاسرة كمصدر من مصادر تعلم التنشئة السياسية في المجتمع. (عبادة، 2011، ص86).

ان الوظيفة الأساسية للأسرة العربية في العصر الراهن مد المجتمع بأفراد اسوياء نفسيا واجتماعيا لا يعانون نقصا في اشباع حاجاتهم الأساسية ، متمسكين بدينهم وتراثهم وثوابت معتقدات المتهم في نطاق تفاعل

الحضارات الإنسانية ويؤثرون المصلحة العامة على المصلحة الشخصية ، واحترام حقوق الآخرين وآرائهم باتخاذ الحوار سبيلا للتفاهم ، واعتماد قيام التفكير العلمي والعقلانية وحق المعرفة والعلم وتعزيز الأنماط السلوكية في مجال رفض الاتجاه الاستهلاكي ودعم القيم الإيجابية الأخرى في مجال التعاون مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى بما يمد الفعل في السيادة الاجتماعية المتعددة بطاقة حيوية في محيط علاقة تبادلية واضحة بين الأسرة ومؤسسات الثقافة والاعلام ونظام التعليم . (محفوظ، 1984، ص42).

### ثانيا: دور المدرسة:

تمارس الأدوار المدرسية فعلها في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية وبشكل غير مباشر ، وذلك من حيث تجارب الافراد في المدرسة وتأثيرها على تجارب المشاركة السياسية ، وعليه لا بد من تشجيع التلاميذ على المشاركة في الحوار عبر المناقشات الصفية اذ تتاح لهم فرصة التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم وبما يخدم وجهات النظر الأخرى لزملائهم وواجب المعلم هنا تقبل اراء تلاميذه من غير تسفيه حتى يغرس فيهم الجرأة على المشاركة الفعالة ، والابتعاد عن الاتجاه التسلطي في التدريس والاعتماد على الأساليب الملائمة لتعميق مفهوم الديمقراطية لدى التلاميذ وتدريبهم على ممارستها مثل الأسلوب الكشفي واعداد التقارير العلمية الجماعية ، فهذه الأساليب لها أهميتها في تعويد التلاميذ على تحمل المسؤولية والتعاون مما يسهم في بناء شخصيتهم . (البكري، تركي، 2013، ص213-214).

### ثالثا: دور الجامعة:

وما دامت الجامعة من المجتمع فلا بد ان يكون لها موقف واضح وصريح في مجال الأخلاق وتربية أبناء الوطن والاهتمام برعايتهم وتوجيههم وصياغة أفراد صالحين منهم يخدمون أمتهم ويراعون حرمتها وكرامتها ، فمهمة الجامعات ووظائفها ليست علما ومعارف فحسب بل تربية وتقويما وإصلاحا وذلك لن يتحقق من غير ان يتوفر في المؤسسة أساتذة مؤهلون لتكلم الرسالة جديرون بحلم صفة الأستاذية والمدرس الجامعي خلقا وعلما لأنه الأنموذج والقُدوة وان يتوفر منهج علمي رصين متكامل شامل متجدد ومتطور وفق متطلبات المرحلة مستجيبا لمستجدات العصر وطموحاته(الاسدي ، 2011، ص144).

كما انه من واجب الجامعات بما تقدمه من برامج أكاديمية وثقافة منظمة وممارسات جامعية ان تسعى لترسيخ المواطنة والديمقراطية ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يأتي:

1- عد القضايا الحقوقية والديمقراطية والمواطنة موضوعات في البحوث وإنتاج المعرفة في الجامعات.

2- الالتزام المجتمعي والتعليم الخدمي من قبل الجامعة الذي هو وسيلة لبناء المجتمع الديمقراطي.

4- سعي الجامعة من خلال هيكلها وعملياتها وممارساتها الى النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة. (Ken kemprenner, 1997, p11).

فالجامعات التي تستقطب مجتمع الشباب الذين سيشكلون في المستقبل النخبة المثقفة والقيادية والمعرفية والتربوية اي النخبة المنتجة من الطبيعي أن يكون لهم الدور الفاعل والمؤثر في حركة الحوار العالمي وفي تكوين حضارة جديدة منفتحة ومتفاعلة إيجابا مع خصوصيات الآخرين ولا يكفي ان يكون الحوار عبر العلم المادي فحسب، بل ان الحوار يتطلب برنامجا شاملا يؤمن لغة جديدة للتخاطب بوسائل شتى (خلف، 2010، ص50).

#### رابعاً: دور وسائل الاعلام:

ان دور وسائل الاعلام في تعزيز قيم التنوع الثقافي في العالم اليوم ينبغي ان لا ينسلخ عن الواقع المعاش في هذه المنطقة من العالم ، ولا بد ان يكون مستندا الى رؤية مستمدة من تجربة تطور المجتمعات نفسها ، وتلعب وسائل الاعلام الرقمية دورا كبيرا في دعم حوار الثقافات من اجل نشر مبادئ المحبة والسلام والوئام وترسيخ قيم الحوار الحضاري بين الدول والشعوب ، وتعمل على محاربة ونبذ كل دعاة الصدام بين الحضارات والثقافات الذي تدعو اليه بعض الجهات التي لا تؤمن بمنهجية الحوار الديمقراطي البناء ، ومن جانب اخر فإن وسائل الاعلام تؤدي دورا كبيرا في عملية التسويق الاجتماعي الخاص بتبني أسس وأفكار وسياسات التنوع الثقافي الذي يعتمد على مبادئ نظرية وعلمية لتقديم قضية اجتماعية جديدة او فكرة او سلوك مستندا الى تكنولوجيا أساليب التغيير الاجتماعي من حيث تصميم برامج اتصالية وتنفيذها ترمي الى زيادة قبول الفكرة الاجتماعية . (غزال، 2019، ص124).

#### المبحث الثالث: نحو تنمية ثقافة المواطنة والانتماء:

مفهوم المواطنة في اللغة العربية فأنها تعرف نسبة الى الوطن وهو مولد الانسان والبلد الذي هو فيه وجاء في معجم الصحاح للجوهري ان الوطن محل الانسان ثم اتسع معنى المواطنة ليشمل الشعور بالتعلق بالوطن أكثر من غيره، والانتماء الى تراثه التاريخي وعاداته ولغته. (سالم، 2013، ص80).

ولا تتم ممارسة المواطنة كنشاط داخل المجتمع المدني بشكل عرضي كما هو الحال بالنسبة للانتخاب بل بشكل متواصل وبطرق صغيرة لا تعد هي جزء من نسيج حياتنا اليومية لا نكاد ننتبه اليها في اغلب الأحيان وفي كل مرة نحضر فيها قداسا دينيا او نذهب الى اجتماع لأولياء أمور الطلبة، او نساعد في عمل خيري او مهمة بشكل جيد وبإخلاص نكون عندها مواطنين فاعلين. (جويس ، 2003، ص 60)

ولا ريب إن مفهوم المواطنة من نتائج التحولات المجتمعية المقترن بولادة الدولة الحديثة وهو وإن كان معهودا لدى العديد من الحضارات الإنسانية كما عند اليونان والرومان إلا إن صيغته المعاصرة قد خرجت عن نطاقها التقليدي إلى حق ثابت في الحياة السياسية والاجتماعية بين الدول ورعاياها وبذلك يكون مفهومه وفروضة على النقيض حتى من الدول الملكية والارستقراطية، فالمواطنة حصيلة ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما تقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة. (الموسوي، 2005، ص26).

وهي على ذلك من مستلزمات الانتماء للدولة كوحدة سياسية متكاملة والتي تتألف من وطن (كإقليم جغرافي) وأمة أو (شعب) ونظام وسلطة. ومثل هذا الانتماء يفرض حقوقا وواجبات كمنظومة متكاملة لا تعرف التفكيك في أنظمتها واستحقاقاتها، انطلاقا من هذه العضوية المسماة بالمواطنة في ظل الدولة المعاصرة والتي تكتسب في ظل الأنظمة القانونية الحديثة على أساس الولادة في الدولة والانحدار من أبوين مواطنين والتجنس. (الموسوي، 2005، ص27).

وتعتمد المواطنة على ثلاث ركائز أساسية، وهي: المساواة والحرية والعدالة وهي ذاتها مقومات البناء العضوي للدولة الناجحة. ولعل ركائز المواطنة كافة تستند في عمقها إلى منظومة (الحقوق والواجبات) كأساس تنبثق عنه قيم المساواة ومنح الحريات وتطبيق العدالة. ومنظومة الحقوق والواجبات وإن كانت أساسا جوهريا في التشكيل الحديث للدولة، إلا أنها منظومة قيمية إنسانية في حقيقتها قبل أي شيء آخر وما الدولة سوى ظاهرة إنسانية تستند إلى القواعد القيمية لكسب شرعيتها الواقعية. (العادلي، 2004، ص 65).

وتستلزم المواطنة السلمية اشتراك المواطنين في العمليات السياسية ويثير هذا تساؤلا مؤداه: ماذا يمكن ان يفعل المواطن؟ ويرد على ذلك بالقول بأنه يقوم بالنشاطات الآتية:

- يخضع للقانون وطبيعته ويساعد الشرطة كلما كان ذلك ممكنا.
- الدفاع عن حقوق الأقلية والقيام بحملات ضد القوانين غير العادلة.
- الإدلاء بصوته في الانتخابات وذلك على جميع المستويات القومية والمحلية.
- الانضمام ومحاولة التأثير في الأحزاب السياسية.
- معاونة جماعات الضغط والانضمام إليها. (Townroe, 1998, p72)

إن الشعور بالانتماء للمجتمع من أهم دعائم المجتمع والتي تحافظ على استقراره ونموه وهو يشير إلى مدى شعور أفراد المجتمع بالانتماء إلى مجتمعهم ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال المشاركة الإيجابية في أنشطة المجتمع والدفاع عن مصالح المجتمع والشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء للمجتمع والمحافظة على ممتلكات المجتمع، وكل هذه المؤشرات يمكن أن تقاس ويستدل عليها بالمجتمع، فأساس الانتماء هو مشاركة سكان المجتمع وحث الآخرين معهم لمواجهة المشكلات ووضع البرامج المناسبة لمواجهتها (عبد الباقي، 2010، ص16).

#### المبحث الرابع: التوعية بمخاطر التمييز والأقصاء الاجتماعي ودور الخدمة الاجتماعية:

يمكن القول ان الكثير من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية أصبحت اليوم من معالم العصر وملامح العولمة ، وان ممارسات الصهر القومي والاحتواء الثقافي والتطهير الديني للأقليات المستهدفة قمين ليس فقط بأحياء اساطيرها العنصرية وبعث خرافاتها المذهبية بل ودفعها الى التطرف في العنف في سلوكها من جهة أخرى ، باعتبار ان التطرف كما يشير المفكر محمد عابد الجابري كغيره من الظواهر الاجتماعية والثقافي لا يكون من لا شيء بل هو في الاعم الاغلب عبارة عن رد فعل ضد تطرف اخر يجري في جسم المجتمع اما في شكل ظلم اجتماعي ، او في صورة حيف اقتصادي او قمع ثقافي او طغيان ايديولوجي . (عباس، 2013، ص25).

ان المهام الملقة على عاتق القائمين بالإصلاح هي الشروع بأهتبال كل الفرص التي من شأنها توطين فكرة القبول بالاختلافات ، والرضا بالتنوع الثقافي /اللغوي والتسليم بالتعدد الديني / الطائفي ، لا سيما ان التواضعات العرفية التي ينبغي الإصلاح تغييرها في المجتمعات المتخلعة سوسولوجيا والمتعضعة انثربولوجيا ، لم تبرح تمسك بخناق الافراد والجماعات وتتحكم بنظام القيم والتصورات وتؤطر أنماط السلوك والعلاقات ، وهو الامر الذي وضعه في دائرة الضوء العالم السوسولوجي ( الان تورين ) حين أشار الى ان المسألة لم تعد مسألة الغاء الفروقات المجتمعية والثقافية بموجب إرادة عامة بل بالعكس ، مسألة رفع التنوع الداخلي في مجتمع ما الى اقصى درجة ممكنة والتقدم باتجاه إعادة تركيب ترمي الى إيجاد عالم جديد . (عباس، 2013، ص 26).

والامن الاجتماعي مسألة أساسية بالنسبة لاستقرار الأوضاع في كل بلد من البلدان لتأمين أرواح وممتلكات الشعوب، وما لم يستتب الامن تعم الفوضى ويضطر الناس الى تأمين حماية أنفسهم بشتى الطرق والأساليب حتى تخرج الحالة عن سيطرة الدولة وينفشى الإرهاب والعنف والعدوان، لذا يجب على الدول ان تأخذ على عاتقها حفظ الامن لتوفير أجواء امنة للفرد والمجتمع. (الغرابوي، 2009، ص83).

من هنا على السلطة السياسية في الدول الحديثة ان تكون قادرة على إدارة مختلف الأنشطة واحداث التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية وهذا يتطلب منع احتكار السلطة من قبل قوى معينة واشخاص محددين بذواتهم. (البدرى، 2005، ص 10) .

ويمكن القول ان الإقرار بالتعددية امر لا بد منه لإرساء الامن لأنه من غير الممكن فرض فكر واحد او فهم واحد أيا كان منطلقه وطبيعته، ولقد اثبتت تجارب الماضي القريب والمرير ان محاولات انكار التعددية المجتمعية والفكرية قاد الى العنف وعدم الاستقرار ولنا في تجربة حزب البعث خير شاهد. ( الياسري ، 2009، ص111) .

ويشير حليم بركات ان مما يرسخ الانقسامات بين مكونات المجتمع الذي يتميز بالتنوع هو وجود فروقات سياسية واقتصادية ومدنية وفي المكانة الاجتماعية بالإضافة الى الفروقات في الهوية. (بركات، 2004، ص16).

وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تعاضم معنى التمكين بين الباحثين الاجتماعيين، لأنه يعتبر من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بالتطورات الحديثة التي لحقت بمهنة الخمة الاجتماعية وفرضت نفسها على أسلوب الممارسة المهنية، وذلك للعمل على تنمية قدرة الافراد على فهم البيئة التي يعيشون فيها والقيام بالاختيارات المناسبة ومواجهة المشكلات التي تعترضهم، وأيضا المطالبة بحقوقهم مع الاتجاه السائد في الخدمة الاجتماعية لعمالها مع الفئات الضعيفة او المستبعدة في المجتمع. (حمزة، 2015، ص254).

وفي إطار مهنة الخدمة الاجتماعية يعرف التمكين على انه أسلوب يسعى لمساعدة العملاء لامتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل عبر حياتهم والتقليل من تأثير المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تعوق ممارسة القوة الموجودة لديهم وذلك بزيادة المقدرة والثقة بالنفس لاستخدام وانتقال القوة من البيئة الى العملاء. (حمزة، 2015، ص254) .

وفي الواقع فأن الاهتمام بحقوق الانسان وجد لضمان حد أدني لحقوق المواطن بصفته انسانا بغض النظر عن أي تمايزات بسبب الدين او الجنس او اللون او اللغة وقد ساعد على تقنين حقوق الانسان ترابط العلاقات الاجتماعية، وظهور المجتمعات المنظمة وسيادة مفهوم القانون والاعتراف بحق الناس في معايير الاحقية في خدمات الرفاهية الاجتماعية.

## السلم المجتمعي:

في ظل الازمات التي شهدتها المجتمع العراقي فأن التدابير الحمايية التي اتخذتها الحكومة العراقية اللاحقة بعد الاحتلال لم تكن بالمستوى المطلوب وقد يعود الامر الى عدد من الأسباب في مقدمتها تخطيط الساسة القائمة وغياب الرؤية التخطيطية للقائمين على إدارة المجتمع ، فضلا عن ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي تكرست في الكثير من مؤسسات البناء الاجتماعي والى جانب ذلك فأن صناعات القرار لا يملكون سياسة ثابتة لمعالجة الأوضاع الاجتماعية المتردية وليس لديهم الرؤية المستقبلية الواضحة في خضم النزاع القائم والمستمر على المناصب ، كل هذا اسهم في تردي الخدمات الاجتماعية وتدهور الامن المجتمعي ، وهنا لا بد على الحكومة من إعادة النظر في واجباتها اتجاه شرائح المجتمع الذي عانى خلال مسيرة طويلة من التحديات في ظل تراكم الازمات نتيجة الحروب والاحتلال والنزاعات الداخلية . ( قادر ، 2016 ، 119 ) .

ولا بد من قيام جهد مشترك بين افراد الشعب والحومة على حد سواء للتقريب بين هذه الأمم المتعددة وذلك بخلق قناعة لديهم بضرورة العيش المشترك ، وهذه القناعة لا بد ان تركز على واقع مادي محسوس ( الحاجة الاقتصادية ، الحفاظ على الوجود ) وهنا يلعب عامل الزمن دورا مهما في خلق الروابط بين الجماعات وبالتالي تكوين مجتمع سياسي واحد ، والديمقراطية على المدى الزمني الابعد تلعب دورا في خلق الروابط المشتركة ، وسويسرا انموذجا ومثالا حيا ، حيث يتكون هذا الشعب من اربع اثنيات استطاعت ان تكون دولة اتحادية تصبح مضربا للأمثال في عصرنا الحاضر . ( محمود ، 2004 ، ص59 ) .

ومن الجدير بالذكر بأن كافة المجاميع العراقية في المجتمع العراقي لم تطالب بتركيز عمليات التنمية والتحدي في مناطقها ، وان وجدت مثل هذه المطالب فهي ليست من قبل مجموعة معينة وانما مطالب جماهيرية واسعة تتخطى حدود المجموعة الواحدة ، وقد يكون السبب هو عدم وجود استراتيجية تنموية واضحة لان الوضع السياسي والاقتصادي في العراق ما زال غير مستقر مع تركيز الدولة على الوضع الأمني ، وقد استطاعت النخب الحاكمة في العراق حاليا من السيطرة على معظم الصراعات العرقية واحتوائها لا سيما وان أيا من المجاميع لم تطلب بالانفصال عن الدولة العراقية وهذا هو الخطر الرئيس الذي تواجهه الكثير من الدول في العالم الثالث . ( عبدعلي ، 2010 ، ص85 ) .

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وحتى اليوم فشلت النخب السياسية العراقية في بناء هوية وطنية وتفجر الولاءات القديمة في عراق الاحتلال الأمريكي لا يمكن فهمه الا بالقيام بمراجعة تاريخية للفترة بين عام 1921-2003 اذ لا يمكن القفز فوق كل ذلك التاريخ او شطبه بجرة قلم فقد ارتكبت الأنظمة السياسية المتعاقبة أخطاء تراكمت منذ بد التأسيس على يد بريطانيا والتي جمعت الولايات العثمانية الثلاث الموصل وبغداد والبصرة في كيان سياسي هو العراق الحديث بحدوده السياسية المعروفة حالياً. (سلوم، 2007، ص26).

ان فكرة بناء الهوية الوطنية عن طريق التعددية الثقافية لم تكن فكرة مقبولة او مستساغة لدى النخب السياسية التي قادت عملية انشاء العراق الحديث 1921، بمعنى ان هوية العراق الحديث لم تكن نتاجا او مزيجا للتقاليد المحلية للمجموعات الثقافية العراقية بقدر ما حددتها الأيديولوجية القومية العربية.

في هذا المحور سوف نتناول فيه دور الدولة اليوم في حماية التنوع الثقافي للمجتمع العراقي من خلال رؤية استشرافية واقعية بعيدا عن املاءات الارادات الخارجية او تصورات ضيقة، وهذا يحتاج الى دور الدولة الوطنية التي تعترف بالتنوع الحضاري والثقافي للمجتمع، وكذلك التعرف على التحديات التي يمكن ان تعترض هذا المسعى الوطني.

### أولاً: دور الدولة في حماية التنوع الثقافي:

لقد تعرضت الهوية العراقية الى ضربة ساحقة على يد صدام وكانت حقبته الذروة الحقاء لسياسة الأنظمة المتلاحقة إزاء موضوع الهوية وتوارثها للسلطة والهيمنة ، وقد جاء صدام بنسخته المتطرفة التي بلغت الحد الأقصى في الطائفية والعنصرية والمركزية ( نوب الدولة في السلطة وذوب السلطة في الحزب وذوب الحزب في شخصه ) وتم التأكيد على سياسة النقاء السلالي باستبعاد ما يقارب المليون عراقي من الشيعة العرب والکرد الفيلية (الاكرد الشيعة ) وترحيلهم الى ايران بدعوى انهم من أصول غير عربية بل اسقطت الجنسية لذات السبب عن الشاعر الكبير الجواهري في الوقت الذي يعد فيه الأخير رمزا ثقافيا يعبر عن الهوية المتميزة للامة العراقية اكثر مما تمثلها الأنظمة السياسية المتعاقبة ورجالها الذين جاءوا الى السلطة بعربة الانقلابات العسكرية . (سلوم، 2007، ص 31).

ان بناء نموذج الدولة / الامة طبقا لمعيار قومي واحد او نمط ثقافي موحد وغض النظر عن حقوق الأقليات والجماعات المحلية وعدم الاعتراف بالتنوع وعدم نشر احصائيات دقيقة عن نسب التنوع الثقافي للسكان او

التظاهر بعدم الاختلافات وتحويلها الى خلافات مستعصية من اجل فرض الهيمنة الثقافية للأغلبية يحول الكثير من المخاوف من التنوع الى حقائق وواقع صلب بسبب استنفار الاخر وعدم الاعتراف به مما يثير ردة فعله ويدفعه للمبالغة بالتمسك بهويته ويرتد الى انتمائه الضيق الذي يوفر له الأمان وتماسك الذات. (سلوم ، 2007، ص32) .

لن يحدث تغيير على مستوى الساسة والوعي على المستوى الشعبي لصالح الانفتاح على الاخر والاعتراف به ما لم يحدث انقلاب داخل العقول والقلوب يخلص لمبدأي الاعتراف والتعايش، فليس معنى اعتزاز المرء بعراقيته انه سيكون اقل كردوية او عروبية بقدر ما يصبح أكثر عراقية او انه سيخسر انتماءه الطائفي او الديني بقدر ما يدخل ضمن نطاق الهوية الاوسع ويضمن لاندماجه ضمن ألقها، فالهويات على حد تعبير تقرير التنمية البشرية ليست مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية. ( سلوم ، 2007، ص33) .

أخيرا لا بد من إقامة التواصل الدائم مع الهوية باعتبارها ثروة عراقية حضارية وادمج البعد الثقافي في العملية التجديدية للعراق والعراقيين بأكملها ، وذلك في سياق يؤكد أهمية التفاعل بين الثقافة والتجديد وترسيخ الوعي بالأهمية الجوهرية لتحقيق استعادة وطنية عراقية بشرية مستدامة تتأسس على القيم الوطنية الثرية العراقية ، ثم اضاءة قيم الحرية والعدل والمساواة والسلام ومبادئ حقوق الانسان وغسل ادمغة العراقيين مما حل بها في الخمسين سنة الأخيرة والوعي بالمفاهيم والمحددات والمصطلحات والتواريخ والجغرافية العراقية ، فالهوية ليست مجرد ثقافة عادية تزرعها أناشيد ومدائح ونصوص وخطب بل انها معلومات ووعي وثقافة عميقة وتفاعل ونشاط وشركة وقيم عليا تعمل بفاعلية في بناء المجتمع المدني العراقي الذي يمثل ثقلا حضاريا لا بد منه ، وقاعدة ضرورية للمنطقة بأجمعها وان العراق واستراتيجيته هو المجال الحيوي للشرق الأوسط بأكمله . (الجميل، 2007، ص37).

## ثانيا: تحديات العنف والعولمة:

### 1- تحدي العنف:

تتقوم وحدة المجتمعات سيما لمجتمعات التعددة دينيا ومذهبيا وقوميا وسياسيا، بوجود اتفاق ضماني بين جميع الطوائف والأديان والقوميات والاتجاهات السياسية وغير السياسية على احترام التعدد والاختلاف، والتوحد داخل اطار يرمز الى وحدة المجتمع وهو الوطن بالنسبة لأفراد المجتمع والأمة بالنسبة للشعوب المختلفة ، الا انها أي الشعوب ذات انتماء واحد قومي كالأمة العربية او ديني كالأمة الإسلامية ، وحين ينهار الاتفاق الضمني ينقلب الاحترام المتبادل الى تشظ داخل المجتمع الواحد سرعان ما يتحول الى حرب أهلية في اول بادرة للعنف تطيح بأواصر المجتمع وتقض وحدته وانسجامه ، وهذا يعني لا بديل للغة الحوار والاعتراف

بالأخر المختلف وحقه المشروع في تقرير المصير وفي استتباب الامن والاستقرار السياسي ، اذ ان كل جهة تطمح في مكتسبات مع احتكار المنجزات وبالتالي فإن وحدة المجتمع مرتبهة الى وجود موازنات تحفظ للجميع حقهم في المشاركة داخل المجتمع الواحد . (الغرباوي، 2009، ص128).

كما نجد ان بعض الدول تتعمد اثاره الفتن والاضطرابات وفسح المجال للتناحر بين الطوائف والاعراق كي يكون لها مبرر قانوني وشرعي في ممارسة العنف والقمع ومصادرة الحريات، والقضاء على بؤر القوة في المجتمع لتفرد بها وتستخدمها بالاتجاه الذي يخدم مصالحها. (الغرباوي، 2009، ص 194).

ان الإقرار بالتعددية السياسية والمجتمعية الفكرية يقود الى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، والذي لا يمكن ممارسته في الحياة السياسية والاجتماعية الا من خلال إرادة الشعب الحر القادرة على ممارسة دورها بكل حرية بعيدا عن الإرهاب والاكراه والضغط والتهديد. (الياسري ، 2009، ص 112) .

## 2- تحدي العولمة:

لقد أحدثت ثقافة عصر العولمة وعصر المعرفة تأثيرا كبيرا في صياغة الواقع الاجتماعي ومفاهيم التفاعل والاتصال التقليدية وفتحت افاق واسعة للأفكار والاتجاهات والولاءات والانتماءات وانعكست على التكوين الاجتماعي والثقافي حتى أصبح لا يمكن للتمايز والاختلاف في تكوين الافراد والمجتمعات، واسهمت في انفراط عقد الكيانات الاجتماعي التقليدية، وأصبحت هذه النظم الاجتماعية واهنة امام منظومة ثقافية تمتلك اغراءات ووسائل تأثير يصعب مقاومتها. (صالح، 2014، ص 35) .

ومن المعروف ان لكل مجتمع أسلوب حياته الخاص ونمطه المميز من السلوك والعادات في المأكل والمشرب وجوانب الحياة اليومية الفردية والاجتماعية وهذا الأسلوب الخاص يعد جزءا مهما من المعالم التي تحدد هوية هذا المجتمع وتميزه عن غيره ، والتي هي انعكاس للقيم السائدة في المجتمع ، وهناك عوامل عديدة تؤدي الى تأثر افراد المجتمع بسلوك مجتمع اخر ، مثلا الاستفادة من سلوك ارقى لدى المجتمع الاخر وهو مسلك نبيل ولا غبار عليه وفي مبادئنا ( الحمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو احق بها ) رواه الترمذي ، ( عبد الحافظ ، 2005، ص57) .

غير ان من المفارقات الغربية في ظل العولمة وما تعنيه من جعل العالم كله مجالا للنشاطات الإنسانية وتجاوز الحدود القومية الى فضاء الكون الارحب وما يقتضيه الحال من الترابط والاندماج والتكامل بين المجتمعات المختلفة على مستوى العالم ، الا ان الواقع يشير الى بروز ظاهرة يبدو انها تسير عكس هذا الاتجاه وهي ظاهرة تنامي الدعوات الى انتماءات وولاءات اضيق من الامة والدولة ونحو القبلية والطائفية

والمذهبية والجهوية ، حيث يتم احياء وايقاظ وبيث الروح في تلك الأطر والاشكال الاجتماعية التي تجاوزها واستوعبها التطور في اطار انتماء ارقى الى الامة والدولة . (عبد الحافظ، 2005، ص 62).

ومن العوامل الأخرى التي تدفع للتشبث بتلك الانتماءات الأولية هبوب الموجات الإعلامية والثقافية القادمة من الغرب في ظل العولمة الحاملة لقيم منافية ومختلفة عن القيم السائدة في تلك المجتمعات ، فتشعر معه بعض الجهات ان في ذلك تهديد لخصوصيتها وهويتها الثقافية فتلجأ الى التشبث بانتماءاتها الأولية الاضيق ضنا منها بأن في ذلك حماية هويتها الخاصة ، وبالذات عندما تشعر بأن الدولة لم تنجح في دمج وصهر المنتمين لتلك الأطر الأدنى في مشروعها الوطني الشامل ، فهي تخشى من فقدان هويتها وخصوصيتها لحساب قوى أخرى من خارج حدود الدولة ذاتها . (عبد الحافظ، 2005، ص 63) .

**استنتاجات وتوصيات.**

#### أولاً: اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة:

- ان حديث الانسان عن هويته الذاتية او الجمعية لا يعني الغاء الارتباطات والانتماءات الأخرى التي تربطه مع افراد الجماعات الأخرى التي يعيش معها في البلد الذي ينتمي اليه.
- الهوية الوطنية هي شعور بالتعلق والتعهد لدى افراد المجتمع حيال الرموز الثقافية.
- ان غياب سياسة اجتماعية فاعلة لدى الكثير من الجهات العاملة بالشأن السياسي والحزبي أدى الى عدم التقدير الواعي والجيد لأهمية التنوع الثقافي في مسيرة الابداع والتميز لأبناء المجتمع كافة.
- ان الهوية الوطنية الجامعة لا يلغي وجود هويات فرعية متفاعلة، والتأكيد على ان العراق وطن الجميع.
- من خلال الدراسة النظرية اتضح ان التنوع الاثني والثقافي موجود في كافة مناطق العراق من شماله الى جنوبه، علما ان هذه المجتمعات الثقافية تعيش حالة من الاندماج والاخاء وعلى طول فترات التاريخ.
- ان الشعب العراقي يتكون من كرد وعرب وتركمان وايزيدية وشبك وصابئة وكاكائية وارمن وسنة وشيعة وباقي الطوائف والملل، وهذه التركيبة الإنسانية والحضارية موجود منذ قرون، وهي تتعايش بسلام، باستثناء بعض المراحل وكانت بفعل تدخل خارجي بالدرجة الأساس.
- ان لوسائل الاعلام وباقي المؤسسات التربوية والتعليمية دورا في تعزيز وترسيخ قيم التنوع الثقافي في العالم اليوم.
- **ثانياً: اهم التوصيات التي تقترحها الدراسة:**
- ضرورة الاهتمام بأهمية التنوع الثقافي لأي مجتمع وعده من مصادر الغنى والتنوع التي لا بد منها في أي مجتمع، كما انه يسهم في عملية التنمية المنشودة.

- ضرورة تنمية الوعي بأهمية احترام الحوار مع الآخر، واحترام حقوق الانسان المغاير وضرورة الاهتمام بأهمية تنمية هذه الثقافة المحبة للسلام التعاون.
- التركيز على الجوانب المشتركة وترك المسائل الخلافية لذوي الاختصاص، من الذين لديهم روح وثقافة البناء والتنمية.
- توجيه الباحثين في مجال السيسولوجيا وعلم اجتماع التنوع الى اجراء المزيد من الدراسات التي تتعلق بمفهوم العيش المشترك مع الآخر، واحترام خصوصيات الاخرين باعتبارهم جزء من نسيج المجتمع الواحد. من الضروري اصدار التشريعات والقوانين التي تتكفل بالحماية والاعتراف بكل المجموعات الثقافية والعرقية وحماية التعددية والتنوع لأنها سمة من سمات المجتمعات الحديثة.

المصادر:

- 1- د. السيد رشاد غنيم، دراسات معاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان: 2010.
- 2- احمد عباس محمود، مجلة مدارك ، مؤسسة مدارك ، العدد 17، العراق ، 2004.
- 3- د. بلال خلف، دور الجامعات في ثقافة الحوار والتسامح، جامعة الإسراء، مؤسسة الفكر العربي، عمان، الأردن، 2010.
- 4- د. جواد مطر الموسوي، وآخرون، حقوق الإنسان بين العولمة والإسلام، ط1، بيت الحكمة، بغداد: العراق، 2009.
- 5- حسين درويش العادلي، نحو عراق جديد، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، 2004.
- 6- حلیم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط8، مركز دراسات الوحدة، بيروت ، 2004.
- 7- د. خميس البدري ، تداول السلطة رؤية للممارسات السياسية في عراق الغد ، مجلة أوراق عراقية ، مركز الفجر للدراسات ، ، العدد2، العراق ، بغداد ، 2005.
- 8- ثامر عباس ، استعصاء الإصلاح في العقل العراقي ، ط1، دار عدنان ، بغداد ، العراق ، 2013.

- 9- د. سعيد جاسم الاسدي، التعليم المستمر وخدمة المجتمع، ط1، دار الفكر، البصرة، العراق، 2011.
- 10- د. سامي هاتو عبدعلي ، تشكل الهوية العراقية وانماط التسييس والتعبئة العرقية ، ص والقران ذي الذكر ، مؤسسة وراث الأنبياء ، البصرة ، العراق ، 2008.
- 11- د. سيار الجميل، الهوية الوطنية العراقية، مسارات، دار الكتب والوثائق، العدد الاول، 2007،
- 12- سعد سلوم، عراق الدولة (1921-2003) من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، مسارات، مجلة فكرية، دار الكتب والوثائق، العدد الاول، 2007.
- 13- د. عدنان ياسين، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
- 14- علي عبد العزيز الياسري ، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والامن ، ط1، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2009.
- 15- عباس عبود سالم، عراق ما بعد الديكتاتورية، ط1، وزارة الثقافة، العراق، بغداد، 2013.
- 16- د. عبدالرزاق غزال، تكريس التعددية الإعلامية عبر تحقيق التنوع الثقافي في وسائل الاعلام، مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 46، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2019.
- 17- د. كمال سعدي مصطفى، حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية، ط1، دار دجلة، عمان: الأردن، 2010.
- 18- د. مهدي عباس قادر، السياسة الاجتماعية، دار الحامد، ط1، الأردن، عمان، 2016.
- 19- محمد محفوظ، الواقع العربي وتحديات المرحلة الراهنة، ط1، دار الاشراف، بيروت، 2003.
- 20- محمد سبيلا ، نوح الهرموزي ، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة ، ط1، منشورات المتوسط ، الرباط ، المغرب ، 2017.
- 21- د. مديحة احمد عبادة، علم الاجتماع العائلي المعاصر، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2011.
- 22- ماجد الغرباوي، تحديات العنف، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، ط1، العراق، بغداد، 2009.
- 23- د. مهدي عباس قادر، السياسة الاجتماعية، ط1، دار الحامد، الأردن، عمان، 2016.

24- محمود نصيف الموسوي، المواطنة في لتشريعات والقوانين المختلفة، دراسة مقارنة، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد 11، بغداد، العراق، 2005.

25- د. ياسين البكري، هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية السياسية، ط1 سلسلة ثقافة ديمقراطية، بغداد ، 2013.

26- يويل واخرون، موسوعة علم الاجتماع، ط1، المستقبل الرقمي، 2020.

27- انتوني جديز ، علم الاجتماع ، المنظمة العربية للترجمة ، ترجمة، فايز الصباغ ، ط1، بيروت ، 2005.

28- دو تقي ازاد ارامكي ، العولمة واثرها على الهوية والثقافة الإيرانية ، ترجمة علي طاهر الحمود ، ط1 بيت الحكمة ، العراق ، 2012.

29- مايكل اس جويس، بناء مجتمع من المواطنين، ط1، تحرير دون اي ايبيرلي ، ترجمة هشام عبد الله ، الأهلية للنشر، عمان : الأردن ، 2003.

30- د. صابر احمد عبد الباقي، الانتماء والمواطنة، كلية الآداب جامعة المنيا ( . Ofees. http: ii drsaber. Net ) .

31- د. احمد إبراهيم حمزة، السياسة الاجتماعية، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2015.

32- Townroe . Christopher and Yates Geage sociology Longman fourth edition 1998 p72

33- comparative ken kemprenner; the social role of higher education; perspective u s a: library of congress cataloging \_in pu